

Distr.: General
31 July 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ٩٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ
الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق
بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي
والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية
الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

استكمال بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي،
وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ
الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

تقرير الأمين العام**

* A/55/150 و Corr.1 و 2.

** قدم هذا التقرير بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، حيث أنه ينبغي أن يعتمد على معلومات وتنبؤات مستكملة وموثوق بها بالنسبة إلى عام ٢٠٠٠، وهو ما لم يكن متوافراً قبل منتصف تموز/يوليه.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١ مقدمة - أولاً
٣	٤١-٤ التقديم المحرز في تحقيق غايات وأهداف الإعلان والاستراتيجية - ثانياً
٤	٩-٦ النمو الاقتصادي في البلدان النامية - ألف
٩	٢٢-١٠ التنمية الاجتماعية: الحد من الفقر وتنمية الموارد البشرية - باء
١٠	١٥-١١ ١ - الفقر وسوء التغذية، وإنتاج الغذاء كوسيلة للتخفيف
١٣	٢٢-١٦ ٢ - تنمية الموارد البشرية: التعليم ومحو الأمية والصحة
٢١	٣٦-٢٣ التطورات التي شهدتها الساحة الدولية - جيم
٢٢	٢٨-٢٤ ١ - التجارة
٢٤	٣٢-٢٩ ٢ - الديون والتدفقات المالية الدولية
٢٧	٣٦-٣٣ ٣ - المساعدة الإنمائية الدولية
٢٩	٤١-٣٧ حالة أقل البلدان نمواً - دال
٣١	٤٥-٤٢ النتائج - ثالثاً

أولا - مقدمة

١ - أعلنت الجمعية العامة، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ (القرار ٤٥/١٩٩)، واعتمدت الاستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد (كما نُشرت في مرفق القرار نفسه). وقد أقرت المبادئ الواردة في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، التي اعتمدها الجمعية العامة في بداية تلك السنة في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ (القرار د/٣/١٨، المرفق)، كأساس لهذه الاستراتيجية. ووفقاً للاستراتيجية (الفقرة ١٠)، يتضمن الإعلان "تعهداً بأن الدول الأعضاء ستسعى إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لعكس مسار الاتجاهات غير المواتية التي سادت في الثمانينات، ومواجهة تحديات التسعينات، والانتقال إلى عقد أكثر إنتاجاً، مع التسليم بأن تلك التدابير ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مسؤولية كل بلد عن نميته الذاتية، كما ينبغي أن تكون متفقة مع قدرته ومدى تأثيره على الاقتصاد الدولي".

٢ - وقد قدمت تقارير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان والاستراتيجية إلى الجمعية العامة في أعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٤ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ (A/47/397، A/54/389، A/53/301، A/51/270، A/49/328، A/47/270-E/1992/74).

٣ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٠٦/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، تقديم استكمال لتقرير الأمين العام (A/54/389)، المقدم إلى الجمعية العامة في دروتها الرابعة والخمسين، إلى الجمعية العامة في دروتها الخامسة والخمسين للنظر فيه. وأعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانياً - التقدم المحرز في تحقيق غايات وأهداف الإعلان والاستراتيجية

٤ - إن الغرض الرئيسي من الاستراتيجية والإعلان ضمان تسارع عملية التنمية في البلدان النامية، بما في ذلك إدخال تحسن ملحوظ على الحالة الإنسانية في هذه البلدان، وإيجاد تعاون دولي معزز. وبينما تقر الاستراتيجية بالمسؤولية الرئيسية لكل بلد عن وضع سياسته الاقتصادية من أجل التنمية، فإنها تسعى إلى إيجاد بيئة دولية تدعم في كل مكان نشوء نظم عدالة ونظم سياسية مبنية على الرضا واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من حقوق الإنسان. وحددت الاستراتيجية ست غايات مترابطة يجب بلوغها لتحقيق هذه الأهداف الأساسية:

(أ) تسارع معدل النمو الاقتصادي بشكل بارز في البلدان النامية؛

- (ب) عملية تنمية تستجيب للاحتياجات الاجتماعية، وتتوخى الحد بشكل ملموس من الفقرة المدقع، وتشجع تنمية الموارد والمهارات البشرية واستخدامها، وتكون سليمة بيئياً ومستدامة؛
- (ج) تحسين النظم الدولية المتعلقة بالشؤون النقدية والمالية والتجارية من أجل دعم عملية التنمية؛
- (د) تهيئة جو من القوة والاستقرار في الاقتصاد العالمي، وتوفير إدارة سليمة للاقتصاد الكلي على الصعيدين الوطني والدولي؛
- (هـ) تعزيز التعاون الإنمائي الدولي بشكل حاسم؛
- (و) بذل جهد خاص لمعالجة مشاكل أقل البلدان نمواً، وهي أضعف البلدان النامية.

٥ - ويقدم هذا التقرير استكمالاً لتنفيذ الاستراتيجية إزاء هذه الغايات الست، كلما توافرت معلومات جديدة للأمانة العامة بعد تقرير عام ١٩٩٩ الذي قدم إلى الجمعية العامة عن نفس الموضوع.

ألف - النمو الاقتصادي في البلدان النامية

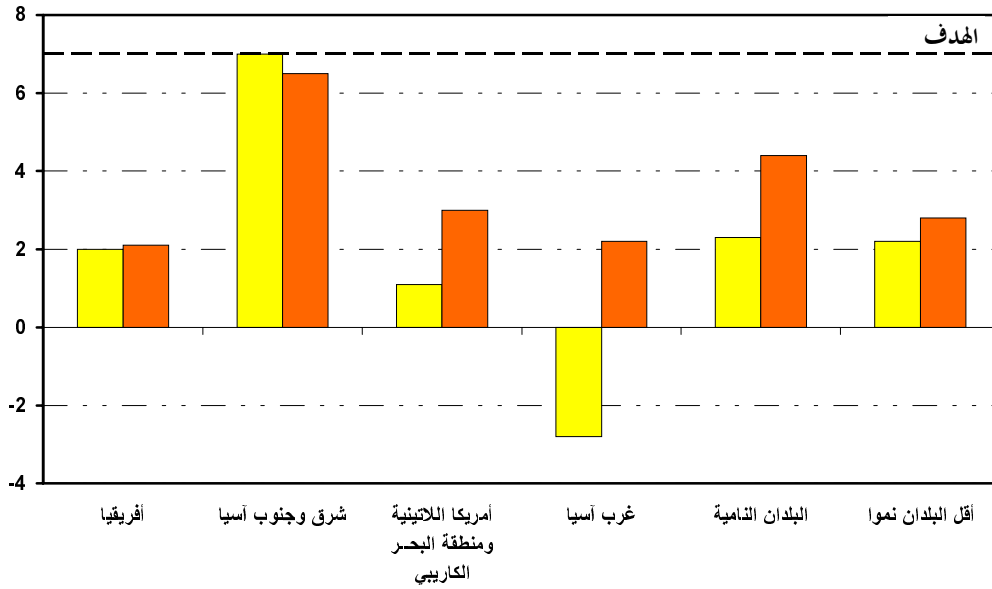
٦ - من الغايات الرئيسية للتسعينات وفقاً للإعلان، تنشيط النمو الاقتصادي في البلدان النامية ووقف التقلبات القصيرة الأجل للأنشطة الاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف، ازداد نمو البلدان النامية ككل في التسعينات عن الثمانينات (الشكل الأول (أ))، بالرغم من الأزمة المالية الآسيوية التي تفجرت في عام ١٩٩٧ وآثارها المعقدة على الاقتصاد العالمي في السنوات اللاحقة. وعموماً، سجل ٦٠ من ٩٥ بلداً نامياً (يشكل سكانها ٥٥ في المائة من سكان العالم النامي) معدلات نمو أعلى في التسعينات منها في الثمانينات. وفي الواقع، لم تخلق الأزمة سوى "نقطة انعطاف" في منحني النمو في عام ١٩٩٨، أفضت إلى انتعاش قوي على نحو غير متوقع في عام ١٩٩٩^(١). ووصل المعدل المتوسط للنمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى البلدان النامية ككل إلى ٤.٤ في المائة في التسعينات، مقارنة بـ ٢.٣ في المائة في الثمانينات. وفي نفس الوقت، كان تقلب النمو الاقتصادي، مقيساً بالانحراف المعياري لمعدل النمو السنوي، في التسعينات أقل مما كان في الثمانينات بالنسبة إلى البلدان النامية ككل (الشكل الأول (ب)). ونتج هذا التحسن بصفة رئيسية عن النمو المنشط والأكثر استقراراً في أمريكا اللاتينية وغرب آسيا. واستردت المنطقة الأخيرة عافيتها من معدل نمو سلبى في الثمانينات إلى تحقيق معدل إيجابى في العقد الماضي. وعلاوة على ذلك، مرت اقتصادات

شرق وجنوب آسيا بعقد آخر من أقوى معدل نمو بين المناطق النامية، بالرغم من أن الأزمة المالية في عام ١٩٩٧ قللت من متوسط معدل نموها قليلا في فترة التسع سنوات ١٩٩١-١٩٩٩، بالمقارنة بمتوسطها في الفترة ١٩٨١-١٩٩٠، وزادت من تقلب أداء النمو فيها.

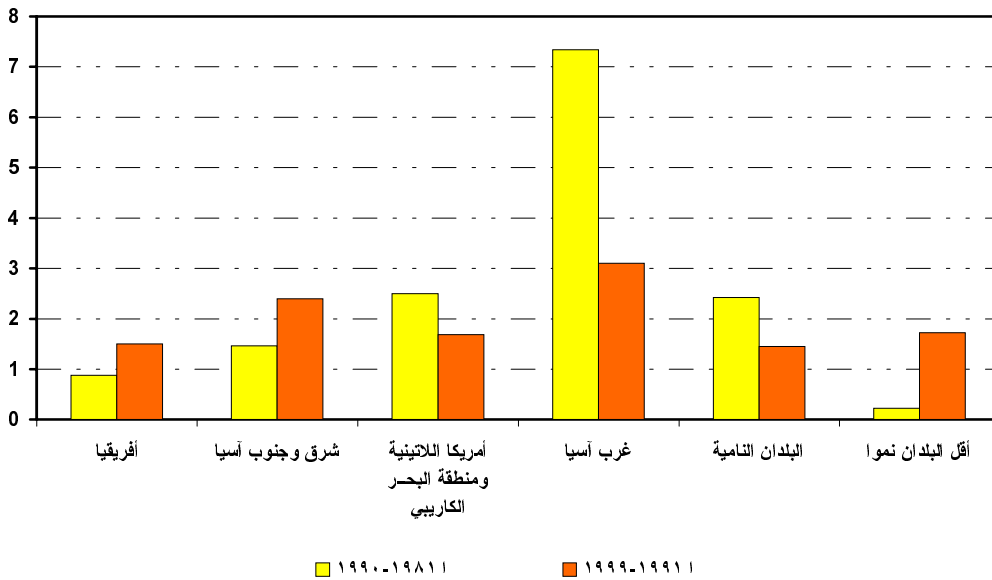
٧ - ومع ذلك، تظل هناك ثلاثة شواغل رئيسية. فأولا، لم تحقق أي منطقة هدف معدل النمو المحدد ب ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو الهدف المذكور في الفقرة ١٧ من الاستراتيجية وظل متوسط معدلات النمو في جميع المناطق أقل من المستهدف، باستثناء شرق وجنوب آسيا. ويظهر أداء النمو غير المرضي بوضوح أكثر عندما ينظر إليه من منظور نصيب الفرد (الجدول ١). ولم تنجح اثنتان من المناطق النامية الأربع أفريقيا وغرب آسيا من اتجاه هبوط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من أن صورتها العامة أفضل في العقد الرابع مما كانت عليه في العقد الثالث. وثانيا، فبينما حسنت أقل البلدان نموا من أدائها الاقتصادي بدرجة طفيفة، فإنها عانت تقلبات اقتصادية أشد. ويرتبط ازدياد النمو الاقتصادي والمزيد من عدم الاستقرار بمستويات إنتاج زراعي أعلى ولكن أكثر تقلبا، وهذا الإنتاج هو قطاع اقتصادي هام لكثير من أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية الأخرى. وعموما، نَعِمَ هذا القطاع بأحوال جوية جيدة في التسعينات، الشيء الذي يسر نمو أسرع في الإنتاج الزراعي والغذائي (الجدول ٢)، ولكن تعرّض لتقلبات طبيعية أكبر من سنة لسنة. وثالثا، فبينما تحسّن الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا كمجموعة في التسعينات، فإن أكثر من ٤٠ في المائة من البلدان في تلك المجموعة فشلت في أن تعجل بنموها الاقتصادي. وبينما نجد أن العولمة تملك إمكانيات ضخمة لدفع النمو الاقتصادي لأفقر البلدان في العالم، فإن البلدان التي تتسم بعدم استقرار سياسي أو بضعف مؤسساتها، بما في ذلك نظم قانونية ضعيفة وهيكل اقتصادي هش موجه نحو السوق، لن تستطيع أن تستفيد تماما من إمكانياتها.

الشكل الأول الزيادة والتغير في معدل النمو، ١٩٨١-١٩٩٩

(أ) متوسط معدل النمو (بالنسبة المئوية)



(ب) الانحراف المعياري في معدل النمو



الجدول ١ - النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية،
١٩٨١-٢٠٠٠

(النسبة المئوية السنوية للتغير)

نصيب السكان في عام ١٩٩٩		٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٩١	١٩٩٠-١٩٨١	
النسبة المئوية	عدد البلدان					
١٠٠,٠	٩٥	٣,٥	١,٨	٢,٧	٠,٢	جميع البلدان النامية
١٦,٣	٣٨	١,٦	٠,٢	٠,٧-	٠,٨-	أفريقيا
١٠,٨	٢٤	٢,٣	١,٢-	١,٦	٠,٩-	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٥,١	١٥	١,٥	١,٨-	٠,١-	٦,٢-	غرب آسيا
٦٧,٨	١٨	٥,١	٤,٨	٥,٠	٥,١	شرق آسيا وجنوبها
						بندان تذكيريان
١٣,٢	٤٠	٢,١	٠,٨	٠,٢	٠,٥-	أقل البلدان نمواً
٩,٦	٣١	١,٤	٠,٦	٠,٦-	١,١-	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ^(ب)

المصدر: شعبة تحليل السياسات الإنمائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) إسقاط.

(ب) باستثناء جنوب أفريقيا ونيجيريا.

الجدول ٢ - النمو السكاني والإنتاج الزراعي والغذائي في الفترتين ١٩٨١-١٩٩٠ و ١٩٩١-١٩٩٩

(متوسط المعدلات السنوية)

الإنتاج الغذائي		الإنتاج الزراعي		السكان		
-١٩٩١	-١٩٨١	-١٩٩١	-١٩٨١	-١٩٩١	-١٩٨١	
١٩٩٩	١٩٩٠	١٩٩٩	١٩٩٠	١٩٩٩	١٩٩٠	
٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٣	١,٤	١,٧	العالم
٠,٢	١,٠	٠,١	١,٠	٠,٤	٠,٧	البلدان المتقدمة النمو ^(أ)
٤,٠	٣,٦	٣,٧	٣,٦	١,٧	٢,٠	البلدان النامية ^(ب)
٣,٠	٣,٣	٣,٠	٣,٢	٢,٥	٢,٨	أفريقيا النامية ^(ج)
٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٦	٢,٩	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ^(د)
٤,٣	٤,١	٤,٠	٤,٠	١,٥	١,٩	آسيا النامية ^(هـ)
٣,٤	٢,٤	٣,١	٢,٣	١,٦	٢,٠	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
						بند تذكيري:
٢,٥	١,٦	٢,٥	١,٦	٢,٤	٢,٤	أقل البلدان نمواً

المصادر: "التوقعات السكانية في العالم، تنقيح عام ١٩٩٨"، المجلد الأول، الجداول الشاملة (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.XIII.9)؛ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، قاعدة البيانات المشتركة للبيانات المرجعية الموضوعية وموقع الفاو على الشبكة العالمية.

(أ) تشمل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا واستراليا ونيوزيلندا واليابان وإسرائيل وجنوب أفريقيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق أو دوله الخلف.

(ب) تشمل البلدان الأخرى في العالم.

(ج) باستثناء جنوب أفريقيا.

(د) باستثناء جنوب أفريقيا.

(هـ) باستثناء اليابان وإسرائيل واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق أو دوله الخلف.

٨ - وتشير الاستراتيجية إلى أن "تسريع عملية التصنيع يجب أن يكون عنصرا رئيسيا في عملية التحويل الاقتصادي في معظم البلدان النامية وفي عملية تنشيط التنمية في التسعينات" (الفقرة ٦٢)، وتسلم بأن زيادة الاستثمار العام والخاص أمر ضروري لزيادة طاقة الصناعة التحويلية وتحسين المهارات الإدارية والتقنية (الفقرة ٦٤). وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨، نمت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في البلدان النامية ككل بمتوسط معدل سنوي ٦,٣ في المائة^(١). وفاق نمو الإنتاج في الصناعة التحويلية نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن التصنيع في البلدان النامية ترسخ.

٩ - على أن هذا التقدم الصناعي لم يكن منسقا فيما بين المناطق النامية وفرداى البلدان. ففي حين حققت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، التي يتم فيها التصنيع بشكل أسرع، معدل نمو سنوي قدره ١٠ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨، نمت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٠,٨ في المائة فقط في السنة. والواقع أن مستوى التصنيع في هذه المنطقة الأخيرة، مقبولا بنصيب القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، تراجع وظل أقل من ٨ في المائة، وهو هدف الاستراتيجية (الفقرة ٦٣)، في بعض البلدان. ومن دواعي القلق البالغ بالنسبة إلى التنمية الصناعية في أفريقيا تراجع نصيب الاستثمار العام في الناتج المحلي الإجمالي في التسعينات؛ فقد انخفض من ٨,٢ في المائة في الثمانينات إلى ٦,٧ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦^(٢). وإذا كان هذا الانخفاض يعكس إلى حد ما تحول التركيز في السياسات صوب إيجاد مناخ اقتصادي يؤدي إلى الإنتاج الخاص عوضا عن التحكم المباشر في الإنتاج الصناعي، فإن الظروف المالية لكثير من البلدان حالت دون حكوماتها وتوسيع أو تحسين الهياكل الأساسية القائمة. ولما كانت الهياكل الأساسية العامة الكافية من العوامل المشجعة للاستثمار الخاص، فإن سوء حالة الهياكل الأساسية في كثير من البلدان الأفريقية حالت دون ازدياد قدرتها في الصناعة التحويلية.

باء - التنمية الاجتماعية: الحد من الفقر وتنمية الموارد البشرية

١٠ - تبرز الاستراتيجية أيضا أهمية الاضطلاع بـ"عملية تنمية تستجيب للاحتياجات الاجتماعية". ويجب أن ينعكس تحسن الرفاهية المادية للشعوب، الذي يمكن تحقيقه بالنمو الاقتصادي العالي، على مواصلة السعي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية، بما في ذلك الحد بشكل ملحوظ من الفقر المدقع والجوع وتنمية الموارد البشرية.

وفي التسعينات ركز واضعو السياسات في جميع أنحاء العالم اهتمامهم باطراد على المسائل والمشاكل الاجتماعية في عملية التنمية. ويدل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

المعقود في عام ١٩٩٥ والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة المعنونة: "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، كلاهما على اعتراف الحكومات والشعوب بصفة عامة "بأهمية جعل التقدم الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والدولي"^(٤). وأحرز بعض المؤشرات الاجتماعية، وبصفة خاصة في مجال التعليم، تقدماً مشجعاً في أثناء التسعينات. بمساعدة البيئة الاقتصادية المتحسنة في التسعينات، مظهرة بذلك اعترافاً متزايداً بالاحتياجات الاجتماعية التي تتجاوز الرفاهية الاقتصادية. ومع ذلك، لم تتحسن المؤشرات الأخرى بدرجة مماثلة للمؤشرات الاقتصادية، بل إن بعضها ظل جامداً.

١ - الفقر وسوء التغذية، وإنتاج الغذاء كوسيلة للتخفيف

١١ - ظل الحد من الفقر أحد الأهداف الهامة والعاجلة لكل مؤتمر رئيسي رعته الأمم المتحدة في التسعينات. وفيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٨، تغير عدد الناس الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم (وهو خط معياري للفقر مقيس بأسعار عام ١٩٨٥ الدولية) قليلاً في الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، وظل عددهم حوالي ١,٢ من بلايين النسب، وانخفضت نسبة السكان تحت خط الفقر من ٢٨,٣ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى ٢٤,٠ في المائة في عام ١٩٩٨^(٥). ونجحت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحد من الفقر؛ غير أن بقية المناطق النامية ارتفع فيها عدد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر. وبالرغم من أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حققت معدل نمو اقتصادي أفضل في التسعينات، فإن هذه المنطقة كان بها حوالي ١٥ مليون شخص أكثر يعيشون تحت خط الفقر في عام ١٩٩٨ أكثر مما كانت عليه الحال في عام ١٩٨٧. وكذلك ازداد عدد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٢١٧ مليوناً في عام ١٩٨٧ إلى ٢٩١ مليوناً في عام ١٩٩٨، مما يشير إلى معدل نمو اقتصادي دون المتوسط. وقد نجحت منطقة جنوب آسيا، وهي منطقة تمتعت بنمو اقتصادي منشط في التسعينات، في الحد من الفقر فيما يتعلق بنصيب السكان، ولكن ارتفع الرقم المطلق للناس الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٤٧٤ مليوناً إلى ٥٢٢ مليوناً.

١٢ - ويعتبر عدد الناس المصابين بنقص التغذية في المناطق النامية مؤشراً اجتماعياً آخر لم يجاز التحسن الذي طرأ على أداء الاقتصاد الكلي (الجدول ٣). وقد تناقص عدد الناس المصابين بنقص التغذية في البلدان النامية قليلاً إلى ٧٩١ مليوناً (١٨ في المائة من مجموع سكان تلك البلدان) في الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧، بعد أن بلغ ٨٣١ مليوناً (٢٠ في المائة من

إجمالي سكان هذه البلدان، في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢. وفي ٨٦ بلدا ناميا من بين الـ ١١٩ بلدا ناميا التي تتوفر عنها بيانات، يحصل الناس على إمدادات غذائية أعلى من المتطلبات الدنيا التي حددتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). بيد أن العدد الكلي للناس المصابين بنقص التغذية ارتفع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وبالرغم من النجاح الطفيف الذي تحقق على هذه الجبهة، فما زال حوالي ثلثا مجموع السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأكثر من الخمس في جنوب آسيا يواجهون نقصا في الغذاء .

١٣ - وحددت الاستراتيجية أيضا تقليل سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة إلى النصف هدفا من أهداف العقد. وبالرغم من انخفاض سوء التغذية عند الأطفال على المستوى العالمي بعض الشيء، فما زال معدل التحسن في هذا الجانب بطيئا. وبينما تدنت نسبة الأطفال المصابين بسوء التغذية من ٣٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٥^(٦)، فإنه سيكون من الصعب بلوغ الهدف الضمني بالنسبة لعام ٢٠٠٠، وهو حوالي ١٦ في المائة (نصف رقم عام ١٩٩٠)، وذلك استنادا إلى معدل تقليل سوء التغذية عند الأطفال خلال خمس سنوات. ومن المقدر أن تبلغ نسبة الأطفال المصابين بسوء التغذية ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٥^(٧).

الجدول ٣ - عدد ونسبة الأشخاص الناقصي التغذية في البلدان النامية، حسب المناطق
للفترتين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ١٩٩٥-١٩٩٧

المنطقة أو مجموعة البلدان	عدد الأشخاص الناقصي التغذية (بالملايين)		النسبة المئوية من السكان	
	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٥-١٩٩٧	١٩٩٠-١٩٩٢	١٩٩٥-١٩٩٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٦٤	١٨٠	٣٥	٣٣
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	٢٦	٣٣	٨	٩
شرق آسيا وجنوب شرقها	٢٨٣	٢٤٠	١٧	١٣
جنوب آسيا	٢٩٩	٢٨٤	٢٦	٢٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥٩	٥٣	١٣	١١
جميع البلدان النامية ^(أ)	٨٣١	٧٩١	٢٠	١٨

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ١٩٩٩"، (روما، الفاو، ١٩٩٩)، الجدول ١.
(أ) بما في ذلك أوقيانوسيا النامية.

١٤- وتعتبر التنمية الزراعية، وبشكل أعمّ التنمية الريفية، إحدى الوسائل الرئيسية للحدّ من سوء التغذية عند الأطفال وعند البالغين. إلا أن حجم الإنتاج الزراعي في التسعينات لا يدعو إلى التفاؤل الشديد (الجدول ٢). إذ تُشير التقديرات إلى أن الإنتاج الزراعي والإنتاج الغذائي في العالم شهدا نمواً، في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٩، بمعدل سنوي بلغ على التوالي ٢.٢ و ٢.٤ في المائة، وهما معدلان ما زالا أقل من المعدل المحدد في الاستراتيجية (الفقرة ٧٢) والبالغ ٤ في المائة. وتُشير التقديرات إلى أن الإنتاج الزراعي والإنتاج الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نما بمعدل ٢.٨ في المائة في التسعينات. إلا أن الزيادة السكانية في هذه المنطقة تمت بالوتيرة نفسها تقريباً، وهي ٢.٤ في المائة، وبالتالي فإن نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي والغذائي لم يشهد سوى نمو طفيف في هذه الفترة. وإذا لم تحصل أكثر البلدان فقراً على ما يكفي من الموارد المالية والترتيبات المؤسسية لاستيراد الغذاء من سائر أنحاء العالم، فلن يطرأ في المستقبل القريب أي تحسّن يُذكر على الحالة الغذائية لملايين الناس في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٥- ولنشر التكنولوجيا أهمية بالغة بالنسبة إلى القطاع الزراعي في البلدان النامية (الفقرة ٧٣ من الاستراتيجية)، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي منطقة تتسم بانخفاض إنتاجها الزراعي ولم تشهد بعد "ثورة خضراء". ومن المسلم به الآن على نطاق واسع أن التكنولوجيات الزراعية المصممة لمناطق مناخية وإيكولوجية أخرى لا تلائم هذه المنطقة، لأن ظروفها الطبيعية غالباً ما ترتبط بتفاوت هطول الأمطار، وشدة تعرض التربة للتعرية، وانتشار العديد من الأمراض والآفات الزراعية المدمرة^(٨).

٢- تنمية الموارد البشرية : التعليم ومحو الأمية والصحة

١٦- تدعو الاستراتيجية إلى إيلاء اهتمام خاص للتعليم والصحة لأنهما يُعدّان جانبيين أساسيين لتنمية الموارد البشرية (الفقرة ٨٧)، وتدمج عدداً من الأهداف للتعليم (الفقرة ٨٨) والرعاية الصحية الأولية (الفقرة ٩٠). وفي التسعينات، أحرز بعض التقدّم في زيادة الالتحاق بالمدارس الابتدائية وفي تقليص الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث. ولكن وفقاً لما توصل إليه المنتدى العالمي للتربية الذي عُقد في داكار بالسنغال في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، فقد كان التقدّم بطيئاً وظلّ محو الأمية عند البالغين مهملًا إلى حد كبير^(٩). ولم يطرأ سوى تحسّن بسيط على الرعاية الصحية الأولية وفقاً للاستعراض الوارد في تقرير عام ١٩٩٩ (A/54/389). ومع أن التغيرات الأساسية في اتجاهات متغيرات الرعاية الصحية الأولية ظلّت قليلة مقارنة بأرقام السنة الماضية، فإنه يُخشى الآن أن تؤدي سرعة تفشي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى وقف وحتى إلى تدهور التحسينات في مجال الصحة والظروف المعيشية الأخرى في عدد متزايد من البلدان النامية.

١٧- ومن الأهداف التي تنص عليها الاستراتيجية توفير التعليم الأساسي للجميع وإتمام ٨٠ في المائة على الأقل من الفئة العمرية التي هي في سن الالتحاق بالمدرسة للتعليم الابتدائي (الفقرة ٨٨). وزاد عدد الذين التحقوا بالمدارس الابتدائية منذ عام ١٩٩٠ حوالي ٨٢ مليوناً، منهم ٤٤ مليون طالبة التحقن في عام ١٩٩٨^(١٠). وتنضج هذه الزيادة العامة في التحسن الشامل الذي طرأ على النسب الإجمالية للالتحاق بالمدارس الابتدائية في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٧ (الجدول ٤)، إذ تجاوز المعدل الإجمالي للالتحاق بهذه المدارس نسبة ١٠٠ في المائة في العديد من البلدان النامية. وفي الفترة نفسها، ضاقت الفجوة بين الذكور والإناث بالنسبة إلى الالتحاق بالمدارس الابتدائية في البلدان النامية ككل من ١٣,٩ إلى ١٢,١ في المائة. ولكن من بين الـ ١١٢ بلداً نامياً التي تتوافر عنها بيانات، ما زال هناك ٦٢ بلداً لم تصل فيها نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى ١٠٠ في المائة، بما فيها ٣٤ بلداً أفريقيًا مما مجموعه ٤٧ بلداً تتوافر عنها بيانات. وعلى الصعيد العالمي، يوجد زهاء ١١٣

مليون طفل، ٦٠ في المائة منهم من الإناث، محرومين من التعليم الابتدائي^(١١). وبعد الانحسار الذي طرأ على معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى "خلال الثمانينات إزاء خلفية الوضع الاقتصادي المتدهور"^(١٢)، ارتفعت المعدلات بعض الشيء في التسعينات، ولكنها ما زالت أدنى من المعدل الذي كان سائداً عام ١٩٨٠. ولا تزال هناك أيضاً فجوة عميقة في التعليم بين الذكور والإناث في بعض البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة الدول العربية وجنوب آسيا^(١٣).

الجدول ٤ - المعدلات الإجمالية للالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية للأعوام ١٩٨٠ و ١٩٩٠ و ١٩٩٧^(١)

(بالنسبة المئوية)

١٩٩٧		١٩٩٠		١٩٨٠		المنطقة أو مجموعة البلدان
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	
العالم						
٩٦,٤	١٠٦,٩	٩٣,٠	١٠٥,٠	٨٨,١	١٠٣,٣	الابتدائي
٥٦,٠	٦٤,٠	٤٦,٩	٥٦,٥	٤١,١	٥١,٦	الثانوي
البلدان المتقدمة النمو						
١٠٢,٤	١٠٢,٩	١٠٠,٧	١٠١,٢	١٠٠,٦	١٠١,١	الابتدائي
١٠١,٤	٩٨,٩	٩٤,٨	٩٢,٩	٨٩,٧	٨٩,١	الثانوي
البلدان النامية						
٩٥,٤	١٠٧,٥	٩١,٧	١٠٥,٦	٨٥,٧	١٠٣,٧	الابتدائي
٤٦,٤	٥٦,٦	٣٦,٠	٤٨,٢	٢٨,٣	٤١,٩	الثانوي
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى						
٦٩,٤	٨٤,١	٦٧,٦	٨١,٩	٧٠,٢	٨٨,٧	الابتدائي
٢٣,٣	٢٩,١	١٩,٢	٢٥,٥	١٢,٨	٢٢,٢	الثانوي
الدول العربية						
٧٦,٩	٩٢,١	٧٢,٤	٩٠,٠	٦٧,٥	٩٠,١	الابتدائي
٥٢,٣	٦١,٢	٤٤,٩	٥٩,١	٢٩,٦	٤٧,١	الثانوي
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي						
١١٠,٢	١١٦,٩	١٠٣,٧	١٠٦,٢	١٠٢,٧	١٠٥,٦	الابتدائي
٦٥,٣	٥٩,٢	٥٢,٨	٤٩,٠	٤٤,٧	٤٤,١	الثانوي
شرق آسيا وأوقيانوسيا						
١١٧,٦	١١٨,٣	١١٤,٨	١٢٢,٠	١٠٣,٠	١١٧,٤	الابتدائي
٦٣,١	٦٩,٣	٤٢,٣	٥٢,٣	٣٧,٠	٥٠,٣	الثانوي
جنوب آسيا						
٨٣,٣	١٠٦,٨	٧٧,١	١٠٢,٦	٦٠,١	٩٠,٥	الابتدائي
٣٥,٨	٥٤,١	٢٩,٧	٤٩,٢	١٨,٢	٣٦,٣	الثانوي

١٩٩٧		١٩٩٠		١٩٨٠		المنطقة أو مجموعة البلدان
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	
بند تذكيري:						
أقل البلدان نمواً						
٦٢,٣	٨٠,٦	٥٨,٠	٧٣,٤	٥٤,٧	٧٧,١	الابتدائي
١٥,٠	٢٣,٥	١٢,٦	٢١,٨	٨,٩	٢٠,٥	الثانوي

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة استناداً إلى: اليونسكو: "الحولية الإحصائية لعام ١٩٩٩"، (باريس، ١٩٩٩)، الجدول الثاني، قاف ٥.

(أ) مجموع الالتحاق كنسبة مئوية من السكان في فئة السن المدرسية لتلاميذ المرحلتين الابتدائية أو الثانوية. ويدخل في عدادهم التلاميذ الأكبر أو الأصغر سناً من معدل السن المدرسية الرسمية لتلاميذ المرحلة الابتدائية والثانوية على التوالي.

١٨- ولن يتحقق في العديد من البلدان هدف إتمام ٨٠ في المائة من جميع الأطفال للمرحلة الابتدائية في المستقبل القريب نظراً لانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية (الجدول ٤) ونسبة الأولاد الذين يتركون الدراسة قبل أن يصلوا إلى الصف الخامس. وتزيد نسبة الأولاد الذين يصلون إلى الصف الخامس على ٨٠ في المائة في ٥٣ بلداً فقط من أصل ١٠١ من البلدان النامية أجريت فيها استقصاءات للوضع التعليمي في سنوات مختلفة^(٤). وفي أفريقيا، لم يبلغ المعدل نسبة الـ ٨٠ في المائة في ٢٩ بلداً مما مجموعه ٤١ بلداً أُخذت كعينة (٧١ في المائة). وتزامنت المعدلات المنخفضة لإتمام التعليم الابتدائي في أفريقيا مع انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية، مقارنة بمناطق أخرى شهدت فيها المعدلات ارتفاعاً مطرداً على مدى العقدين الماضيين.

١٩- وتُشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) إلى وجود ما يتراوح بين ٨٧٥ مليوناً و٩٧٥ مليوناً من الأميين البالغين في العالم، غالبيتهم من النساء^(٥). واستناداً إلى أحدث الإحصاءات التي مددت حتى عام ١٩٩٨، لن يتحقق الهدف الذي حددته الاستراتيجية بتخفيض الأمية عند البالغين بنسبة ٥٠ في المائة في التسعينات (الجدول ٥). فلبوغ هذا الهدف على مدى ١٠ سنوات، كان يتعين على معدل الأمية عند البالغين أن ينخفض بنسبة حوالي ٧ في المائة سنوياً. غير أن معدلات الانخفاض الفعلية للفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨ (وهي السنة الأخيرة التي تتوافر عنها إحصاءات) تراوحت بين ١,٤ في المائة (معدل الانخفاض عند الإناث في جنوب آسيا) و ٣,٤ في المائة (معدل الانخفاض عند الإناث في شرق آسيا والمحيط الهادئ). وعلى وجه الإجمال، فإن المعدل الوسطي السنوي للانخفاض في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط لم يتجاوز ٢ في المائة إلا قليلاً في التسعينات، وبالتالي لم يطرأ عليه فعلاً أي تغيير مقارنة بالمعدل الذي ساد في الثمانينات. ونظراً لهذه الوتيرة، فإن المدة اللازمة لتخفيض الأمية إلى النصف هي ٣٢ سنة تقريباً بدلاً من ١٠ سنوات. وفيما يتعلق بتخفيض معدل الأمية عند الإناث في جنوب آسيا إلى النصف، فإن الأمر قد يستغرق حوالي نصف قرن.

الجدول ٥ معدل الأمية عند البالغين للأعوام ١٩٨٠ و ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ١٩٩٨

(النسبة المئوية للأميين البالغين من مجموع السكان البالغة أعمارهم ١٥ سنة فما فوق)

المعدل المستهدف ^(١)	١٩٩٨	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٠	المنطقة أو مجموعة البلدان
					البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل
					المجموع
١٥,٣	٢٥,٦	٢٧,٤	٣٠,٦	٣٨,٢	
					الإناث
١٩,٤	٣٢,٨	٣٥,٠	٣٨,٨	٤٧,٨	
					أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
					المجموع
٧,٦	١٢,٢	١٣,٣	١٥,٢	٢٠,١	
					الإناث
٨,٤	١٣,٢	١٤,٤	١٦,٧	٢٢,٥	
					شرق آسيا والمحيط الهادئ
					المجموع
١٠,٥	١٥,٥	١٧,٤	٢٠,٩	٣١,٢	
					الإناث
١٤,٨	٢٢,٤	٢٤,٩	٢٩,٥	٤٢,٥	
					الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
					المجموع
٢٣,٠	٣٦,٩	٤٠,٢	٤٥,٩	٥٧,٩	
					الإناث
٢٩,٦	٤٨,٠	٥٢,٢	٥٩,٢	٧٢,٢	
					جنوب آسيا
					المجموع
٢٦,٦	٤٦,٨	٤٩,١	٥٣,١	٦١,٠	
					الإناث
٣٣,٢	٥٩,٢	٦١,٩	٦٦,٤	٧٥,١	
					أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
					المجموع
٢٥,١	٤٠,٥	٤٤,١	٥٠,١	٦١,٧	
					الإناث
٢٩,٩	٤٨,٧	٥٢,٩	٥٩,٨	٧٢,٢	
					بند تذكيري
					أقل البلدان نموا حسب تصنيف الأمم المتحدة
					المجموع
٢٨,٦	٤٩,٧	٥٢,٥	٥٧,٢	٦٦,٠	
					الإناث
٣٤,٣	٦٠,٣	٦٣,٥	٦٨,٥	٧٧,٧	

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، استنادا إلى: البنك الدولي:

”مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٠“ (World Development Indicators 2000 (Washington, D.C.,

(World Bank).

(أ) نصف معدل عام ١٩٩٠.

٢٠ - ومن الأسباب الرئيسية لاستمرار ارتفاع معدلات الأمية انخفاض نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية وارتفاع نسب التخلي عن الدراسة اللذان يزيدان حجم الأمية عند البالغين باستمرار. وهناك سبب آخر يسلم به خبراء التعليم بشكل متزايد ويتمثل في انعدام التركيز على نوعية تعليم الصغار والكبار. فقد نجم عن الإفراط في التركيز على تحقيق الأهداف الكمية (أي نسب الالتحاق بالمدارس وإتمام الدراسة) انحسار التركيز على نوعية التعليم. وتواجه برامج محو الأمية عند البالغين المشكلة نفسها: فبالرغم من البرامج العديدة الموضوعية، تندر المعلومات عما يتعلمه الناس فعلا وعن أنواع البرامج التي هي أكثر فاعلية من غيرها. وتظهر تجربة التسعينات أنه يتعين استكمال التعليم النظامي وتعزيزه بوسائل تعليمية بديلة وغير نظامية ومصممة وفقا للاحتياجات^(١٦).

٢١ - واستناداً إلى البيانات الحديثة المحدودة المتوافرة، لم تطرأ سوى تغييرات أساسية طفيفة على اتجاهات المتغيرات المتصلة بالصحة التي سُجّلت في عام ١٩٩٩، كمعدلات وفيات الأطفال الذين هم دون سن الخامسة ووفيات الأمهات وخفض سوء التغذية عند الأطفال الذين هم دون سن الخامسة^(١٧). وهذا لا يدعو إلى الاستغراب لأن المتغيرات الاجتماعية تتحول ببطء. وبالرغم من التحسن المذهل الذي طرأ على معدلات بقاء الأطفال على مدى العقدين الماضيين، فإن تخفيض معدلات وفيات الأطفال الذين هم دون سن الخامسة، والهدف الموضوع لذلك هو تخفيضها بنسبة الثلث عما كانت عليه عام ١٩٩٠ أو بمعدل ٧٠ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية، أيهما أقل، لن يتحقق في عام ٢٠٠٠ استناداً إلى المعدلات المسجلة في عام ١٩٩٨ (الجدول ٦).

٢٢ - وتحسّن أيضاً في التسعينات العمر المتوقع عند الولادة، إلا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث تفشت الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وظل العمر المتوقع في حدود ٥٠ سنة فقط (الجدول ٦). وتعتبر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز السبب الرئيسي للوفيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ تجاوز هذا الوباء الأمراض التقليدية كالمalaria والتدرن وذات الرئة وأمراض الإسهال وتسبب وفاة ٢.٢ من ملايين الأشخاص عام ١٩٩٩ مقارنة بـ ٣٠٠.٠٠٠ وفاة بسبب الإصابة بالإيدز عام ١٩٨٩^(١٨). ولذا انخفض العمر المتوقع في ١٨ بلداً من أصل ٤٨ بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨. ففي بوتسوانا، انخفض متوسط العمر المتوقع بمقدار ١١ سنة^(١٩). وتشير التقديرات إلى أن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد خفّضت العمر المتوقع بحوالي ١٥ إلى ٢٠ سنة في بلدان الجنوب الأفريقي وبحوالي ٥ إلى ١٠ سنوات في بلدان أفريقية أخرى^(٢٠). وعلاوة على ذلك، وبالنسبة إلى الأطفال الذين ولدوا عام ١٩٩٩ في ٣٢ بلداً، والعديد منهم مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن

العمر المتوقع التقديري المعدّل حسب التعويق هو أقل من ٤٠ سنة^(٢١). ويشكل ذلك تناقضاً صارخاً مع عدد سنوات الحياة السليمة المتوقع والبالغ ٧٢,٩ في البلدان العشرة التي تحتل الصدارة. وبالرغم من عدم توافر البيانات عن معدلات وفيات الأطفال والأمهات في عام ١٩٩٩، فإن من المتوقع أن يكون تأثير الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز شديداً على معدلات الوفيات في السنوات القادمة، ما لم تُبذل جهود جبارة على الصعيدين الداخلي والدولي.

الجدول ٦ - معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومتوسط العمر المتوقع عند
الولادة، للفترة ١٩٨٠-١٩٩٨

المنطقة	معدل الوفيات (لكل ١٠٠٠ ولادة حية)			"المعدل المستهدف" لعام ٢٠٠٠ ^(أ)	متوسط العمر المتوقع (بالسنوات)		
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٨		١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٨
العالم	١٢٣	٨٧	٧٥	٥٨	٦١	٦٧	
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٨٢	٥٥	٤٣	٣٧	(ب)	٦٩	
أوروبا ووسط آسيا	(ب)	٣٤	٢٦	٢٣	٦٨	٦٩	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٨	٤٩	٣٨	٣٣	٦٥	٧٠	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٣٦	٧١	٥٥	٤٧	٥٩	٦٨	
جنوب آسيا	١٨٠	١٢١	٨٩	٧٠	٥٤	٦٢	
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٨٨	١٥٥	١٥١	٧٠	٤٨	٥٠	
بند تذكيري							
أقل البلدان نمواً	٢٠٨	١٧١	١٥١	٧٠	٤٧	٥١	

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، استناداً إلى: البنك الدولي،
"مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٠" (World Development Indicators, (Washington, D.C., World Bank, 2000).

(أ) الرقم الأقل من ثلثي الرقم الإقليمي لعام ١٩٩٠ و ٧٠.

(ب) غير متاح.

جيم - التطورات التي شهدتها الساحة الدولية

٢٣ - تشير الاستراتيجية إلى أن "هناك أهمية قصوى لتهيئة بيئة اقتصادية خارجية داعمة. فعلمية التنمية لن تنال زحماً إذا كان الاقتصاد العالمي مفتقراً إلى الدينامية والاستقرار ومحفوفاً بالشكوك" (الفقرة ٢١)، و "تتسم عملية الإدارة السليمة للاقتصاد العالمي من حيث الاقتصاد الكلي بأهمية بالغة" (الفقرة ٢٢) لدفع التنمية قدماً في عقد التسعينات. وتشير الاستراتيجية أيضاً إلى أن وجود نظام تجاري دولي منصف ومنفتح "هو دعامة اقتصاد عالمي مترابط" (الفقرة ٤٦)، وأن توافر الموارد المالية اللازمة، داخلياً وخارجياً، هو شرط مسبق لتنشيط النمو الاقتصادي. ولبلوغ هذه الأهداف، تقرر الاستراتيجية بأن تحسين عمل أسواق السلع الأساسية وحصائل صادرات البلدان النامية من هذه السلع عنصر هام في تنشيط عملية التنمية في العديد من البلدان النامية (الفقرة ٥١). وعلاوة على ذلك، تدعو إلى الاختتام الناجح والمتوازن لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (الفقرة ٥٠)،

وتخفيف عبء مدفوعات خدمة الديون، وإدخال تحسينات هامة على تدفق التمويل لأغراض التنمية (الفقرة ٣٨)، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية.

١ - التجارة

٢٤ - ورد في تقرير عام ١٩٩٩ (A/54/389) أنه نجم عن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تحسينات في وصول السلع والخدمات إلى الأسواق^(٢٢). وأصبحت آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية تزود البلدان الأعضاء في المنظمة، من حيث المبدأ، بوسيلة طعن فعالة للدفاع عن حقوقها في الوصول إلى الأسواق. وفضلاً عن ذلك، اتخذ العديد من البلدان النامية تدابير تجارية من جانب واحد أسهمت إيجابياً في عملية تحرير الاقتصاد على الصعيد العالمي. وتسارعت وتيرة النمو في حجم التجارة العالمية بشكل ثابت مقارنة بنمو الناتج العالمي في التسعينات، ويُعزى ذلك جزئياً إلى مثل هذه التدابير التحريرية. وفي الوقت نفسه، تزايدت حصة البلدان النامية من التجارة العالمية في التسعينات لتبلغ ٢٦ في المائة تقريباً في عام ١٩٩٩ بعد أن كانت ٢٤ في المائة في بداية العقد^(٢٣).

٢٥ - ولكن الساحة التجارية الدولية لم تساعد دائماً جهود التنمية التي بذلتها البلدان النامية في التسعينات. ففي حين شهدت صادرات البلدان النامية ووارداتها العالمية نمواً شديداً في النصف الأول من التسعينات، أدت الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت عام ١٩٩٧، وبدرجة أقل الاضطراب الاقتصادي الذي شهدته البرازيل والاتحاد الروسي عام ١٩٩٨ إلى إبطاء نمو البلدان النامية إلى حد بعيد في النصف الثاني من التسعينات. وتزايدت قيمة الصادرات العالمية بالدولار بمعدل سنوي وسطي بلغ ٥,٨ في المائة على امتداد التسعينات، ولكن معدل نموها تباطأ في النصف الثاني من العقد ولم يتجاوز ٢,٤ في المائة^(٢٤). وكان نصيب صادرات البلدان النامية أحسن من نصيب الصادرات العالمية، إذ بلغ معدل نموها السنوي الواسطي ٨,١ في المائة. غير أن نمو قيمة الصادرات هبط من ١١,٥ في المائة في النصف الأول من العقد إلى ٤ في المائة في النصف الثاني. وكان أثر الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧ أشد وقعاً على بلدان شرق وجنوب آسيا، إذ نجم عنها انحدار شديد في معدل النمو من ١٥,١ في المائة في النصف الأول إلى ٢,٣ في المائة في النصف الثاني. وبخلاف مناطق نامية أخرى، كان معدل نمو صادرات البلدان الأفريقية أعلى في النصف الثاني من التسعينات مما كان عليه في النصف الأول، ولكنه شهد تقلبات شديدة من سنة إلى أخرى.

٢٦ - وبالرغم من أن جولة أوروغواي حسّنت الوصول إلى الأسواق وإمكانية اختراقها، ما زالت هناك مسائل عديدة مرتبطة بالتجارة يُعتبر العديد منها حيوياً للبلدان النامية. وتشمل هذه المسائل فرض التعريفات الجمركية العليا وزيادتها على بعض المنتجات،

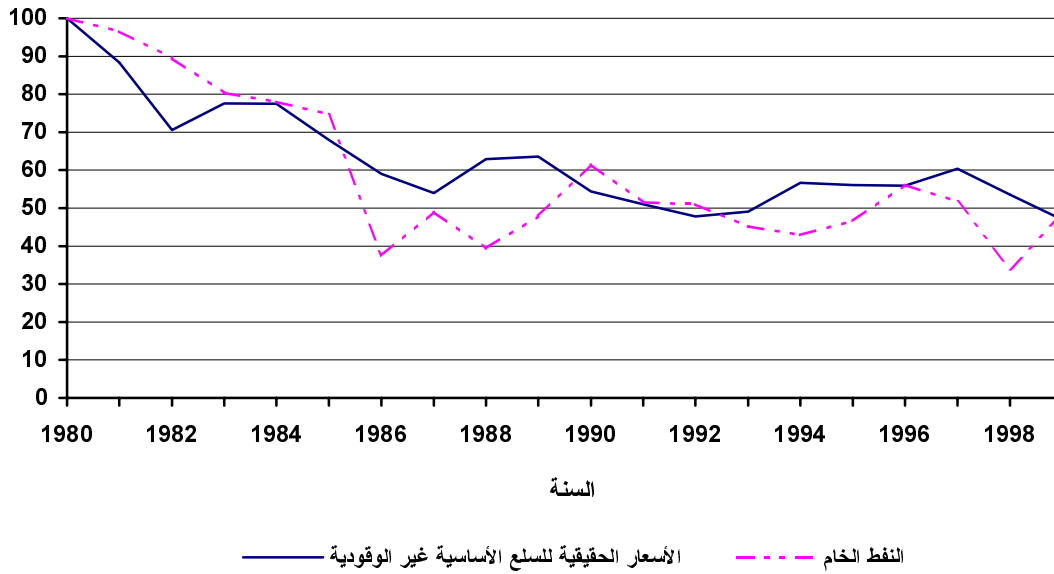
وإخضاع الحصص للتعريفات الجمركية، والتدابير غير المتعلقة بالتعريفات الجمركية، ولا سيما في القطاع الزراعي، والقيود الباقية المفروضة على الكميات في صناعتي النسيج والملابس، وهما في الغالب أهم قطاعين صناعيين في العديد من البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يلجأ العديد من البلدان بشكل متزايد إلى اتخاذ أشكال جديدة من التدابير غير المرتبطة بالتجارة التي غالباً ما توصف بأنها "سبل انتصاف تجاري"، كالمضوابط ورسوم مكافحة إغراق الأسواق والضرائب المضادة. وعموماً، وبالرغم من الدعوة إلى التنفيذ التام والفعال للالتزام بوقف وعكس النزعة الحمائية (الفقرة ٤٨)، "فلا يزال هناك مجال لمزيد من الانفتاح في العديد من المجالات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة إلى البلدان النامية"^(٢٥).

٢٧ - وتقتصر الاستراتيجية (الفقرة ٤٩) أن توفر البلدان النامية فرصاً تجارية فيما بينها. ومع أن البلدان المتقدمة النمو ما زالت الشريك التجاري الرئيسي للبلدان النامية، فإن التجارة فيما بين البلدان النامية آخذة بالتزايد. فقد نمت تجارة البضائع فيما بين البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط بمعدل سنوي وسطي بلغ ٩,٧ في المائة فيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٨^(٢٦). وشهدت بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ أعلى معدل نمو للتجارة فيما بين المناطق بلغ ١٩ في المائة بالسنة، بينما لم يتجاوز معدل نمو التجارة فيما بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٥,٥ في المائة. أما بالنسبة إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي لم تقم بعد بروابط تجارية بقوة الروابط التي أقامتها المناطق النامية الأخرى، فقد بلغ معدل نمو التجارة فيما بين مناطقها ٦,١١ في المائة للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٨.

٢٨ - وفي حين تدعو الاستراتيجية إلى تحقيق أوضاع أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ لأسواق السلع الأساسية، فقد كسدت أسعار السلع الأساسية (النفط والسلع غير الوقودية) في التسعينات (الشكل الثاني) وظلت تعاني من الكساد بالرغم من بعض الزيادات الحادة التي طرأت على أسعار النفط في عام ١٩٩٩. فالسعر المركب لسلة منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) المؤلف من سبعة أنواع من النفط الخام ارتفع من الناحية الإسمية في عام ١٩٩٩ بنسبة ٣,٤٢ في المائة، مقارنة بمستواه في عام ١٩٩٨. ولكنه ظل أقل من نصف السعر الذي كان سائداً في عام ١٩٨٠. ولم يكن نصيب مؤشر أسعار السلع الأساسية غير الوقودية، المقيس بالدولار والذي انكمش بسبب مؤشر أسعار الصادرات المصنعة، أحسن من نصيب أسعار النفط، إذ هبط إلى ٤٧ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٨٠، مع أن تحركات الأسعار في التسعينات لم تشهد تقلبات بالسرعة التي شهدتها في الثمانينات. وكان لهبوط أسعار السلع الأساسية وعدم استقرارها أثرهما الشديداً على بعض البلدان النامية التي تعتمد اعتماداً قوياً على صادراتها من السلع الأساسية التي توفر لها مصدراً هاماً للدخل من

العملات الأجنبية. وزاد التطور غير الموازي لأسعار السلع الأساسية من تأخير التنويع في الأنشطة الاقتصادية، تمشياً مع المزايا المقارنة القائمة، الذي يؤمل أن يشكل مصدراً للعمالة الريفية وحيزاً لحملات مكافحة الفقر. ويجدر بالإشارة أن مرفق تثبيت الأسعار التابع لصندوق النقد الدولي لم يُستعمل في التسعينات.

الشكل الثاني الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية الأولية، ١٩٨٠-١٩٩٩



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢ - الديون والتدفقات المالية الدولية

٢٩ - طالبت الاستراتيجية بحل مبكر ودائم لمشاكل المديونية الخارجية، كشرط لتنشيط التنمية في العديد من البلدان النامية (الفقرة ٢٦). وقد تحسنت حالة الدين الخارجي في التسعينات بالنسبة إلى بعض البلدان النامية، وهي على الأرجح البلدان التي تتمتع بدخل متوسط عالٍ^(٢٧). وخلال هذا العقد، ظلت البلدان النامية، ولا سيما بعض البلدان المتوسطة الدخل، تجذب باطراد التدفقات المالية الخاصة، وأصبح الاستثمار المباشر الأجنبي الآن أكبر مصدر لتدفقات الموارد الطويلة الأجل (الجدول ٧). ويعتبر التدفق المتزايد للاستثمار المباشر الأجنبي في التسعينات سمة طيبة، إذ إن الاستراتيجية تقرر أن هذا الاستثمار لا يولد الديون بوجه عام، ويمكن أن يؤدي دوراً متزايد الأهمية كمصدر تمويل إنمائي (الفقرة ٤٣). ومع ذلك، شهد العقد أزمات دورية في التدفقات المالية الخاصة (ماعدات تدفقات الاستثمار

المباشر الأجنبي) تطلبت تدخلا متعدد الأطراف، أولا في المكسيك في عام ١٩٩٥، ثم في عدد من بلدان شرق آسيا وبلدان أخرى في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩، عاقت جميعها كثيرا التدفق الدولي للموارد المالية.

٣٠ - وعموما، فقد زادت المديونية الخارجية للبلدان النامية في التسعينات من ١,٤ تريليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٢,٥ تريليون دولار في عام ١٩٩٩^(٢٨). ومع ذلك يبدو أن هذا المستوى من الديون أقل من عبء الديون المرحلة في عام ١٩٩٠، بمعنى أن نسبة الدين إلى الصادرات تظهر انخفاضا من ١٨٤,٤ في المائة إلى ١٣٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٩. وظل المؤشران القياسيان الآخران، أي نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي ونسبة خدمة الديون إلى الصادرات، دون تغيير في الواقع في عام ١٩٩٩ عما كانا عليه في عام ١٩٩٠. وتحسنت حالة الدين الخارجي في التسعينات بالذات بالنسبة إلى بعض البلدان التي تتمتع بدخل متوسط كبير. وعندما تفجرت الأزمة، فقدت بلدان الأزمة مؤقتا إمكانية الحصول على التمويل الخاص الخارجي، ولكنها استردته سريعا بفضل صفقات المعونة المالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولو أنها دفعت أقساطا عالية للغاية مقابل هذا الائتمان.

الجدول ٧ - صافي تدفقات الموارد الطويلة الأجل إلى البلدان النامية للأعوام ١٩٨٠ و ١٩٩٠ و ١٩٩٥-١٩٩٩
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩ (١)	
٨٢,٨	٩٨,٥	٢٥٧,٢	٣٤٣,٧	٣١٨,٣	٢٩٠,٧	المجموع
٣٢,٦	٥٥,٩	٥٣,٩	٣٦,٩	٥٠,٦	٥٢	التدفقات الرسمية
٥٠,٢	٤٢,٦	٢٠٣,٣	٣٠٣,٩	٢٦٧,٧	٢٣٨,٧	التدفقات الخاصة
٤١,١	١٥,٧	٦٢,٢	١٠٣,٥	٨١,٢	١٩.١	تدفقات الديون
٣٠,٨	٣,٢	٣٠,٤	٥١,٦	٤٤,٦	١١,٤-	قروض مصرفية
١.١	١,٢	٣٠,٨	٤٨,٩	٣٩,٧	٢٥	التمويل بالسندات
٩,٢	١١,٣	١	٣	٣,١-	٥.٥	موارد أخرى
(ب)	٢,٨	٣٦,١	٣٠,٢	١٥,٦	٢٧,٦	تدفقات الأسهم
٩,١	٢٤,١	١٠٥	١٧٠,٣	١٧٠,٩	١٩٢	الاستثمار المباشر الأجنبي

المصدر: البنك الدولي، "تمويل التنمية العالمية لعام ٢٠٠٠" Global Development Finance, 2000 (Washington D.C., World Bank, 2000)، الجدول ٢-١ و "جداول الديون العالمية، ١٩٩٠-١٩٩١: الدين الخارجي للبلدان النامية" World Debt Tables 1990-1991: External Debt of Developing Countries (Washington, D.C., World Bank, 1990)، الجدول ٣.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) البيانات غير متاحة.

٣١ - وفي تباين واضح في كيفية معالجة ديون البلدان المتوسطة الدخل بصفة رئيسية، فإن حل أزمة ديون البلدان المنخفضة الدخل استغرق وقتاً طويلاً. والفرق الأساسي بينهما هو أن البلدان المتوسطة الدخل كانت مدينة بصفة أساسية لدائنين خاصين، بينما البلدان المنخفضة الدخل مدينة بصفة رئيسية لدائنين رسميين. وبالرغم من أن المراقبين الماليين في البلدان الدائنة وضغوط الأسواق المالية والمجتمع الدولي مارست كلها ضغوطاً من أجل اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لحل أزمات الديون الخاصة بعد عقد من خيبة الآمال في الثمانينات، فإن الحكومة والدائنين المتعددي الأطراف كانوا أبطأ في الاعتراف بعمق صعوبات الدين بالنسبة إلى مدينيهم. ومع ذلك، وضع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٦ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لحل مشاكل ديون أفقر البلدان النامية. وحتى الآن، قدمت المبادرة مساعدة لبلدان أقل مما كان مستهدفاً دولياً. ويعزى هذا جزئياً إلى الظروف التي

قُدمت فيها المساعدة والتي بسببها عُدلت الشروط في عام ١٩٩٩. والجانب الآخر من المشكلة أنه كان من الصعب تعبئة كل الأموال المطلوبة من المانحين "لتسديد" الدين^(٢٩).

٣٢ - وتشير الاستراتيجية إلى أن "الإصلاحات الاقتصادية واندماج أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي سيولدان طلبات جديدة هامة على الموارد (المالية)"، غير أنه "ينبغي تلبية تلك الاحتياجات دون تغيير اتجاه التدفقات التي تحتاج إليها البلدان النامية" (الفقرة ٣٩). وبينما لا يوجد هناك اتفاق في الرأي على المنهجية التي ينبغي استخدامها لتحديد هل كان هناك تغيير في اتجاه التدفقات المالية أم لا، فإن تغيير الاتجاه يمكن أن يحدث إذا كانت التغييرات في التدفقات الموجهة إلى مجموعتين مختلفتين من البلدان تنتقل بصورة منتظمة في الاتجاهات المعاكسة. وقد ازداد صافي التدفقات المالية الخاصة للبلدان النامية باطراد من ٤٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٦، وهو عام الذروة، بينما أظهرت نفس التدفقات الموجهة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تقلبات ضخمة باتجاهات إيجابية ضعيفة للغاية خلال نفس الفترة^(٣٠). وقد أثرت الأزمات المالية قرب نهاية التسعينات بدرجة غير مواتية على مجموعتي البلدان معا، مبينة أن المنطقتين ضعيفتان بنفس القدر تجاه صدمات مالية كهذه. وبالتالي لم يكن هناك دليل "مباشر" على تغيير اتجاه التدفقات بين المجموعتين في التسعينات.

٣ - المساعدة الإنمائية الرسمية

٣٣ - أشارت الاستراتيجية إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية تعتبر مصدرا أساسيا للمعونة التساهلية المقدمة إلى البلدان النامية وينبغي تحسين برامج المعونة التابعة للبلدان المانحة تحسينا كبيرا في التسعينات (الفقرة ٤٠). وعلى ضوء هذا، فإن الانخفاض الملحوظ في المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي منذ بداية التسعينات يعتبر خيبة أمل كبرى (الجدول ٨). ووفقا لقياسات لجنة المعونة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، وهو المؤشر الأساسي لهذه المساعدة، زادت بصفة مؤقتة إلى ٠,٣٤ في المائة في عام ١٩٩٢، وهو عام الذروة، بعد أن بلغت ٠,٣٣ في المائة في عام ١٩٩٠، ولكنها انخفضت إلى ٠,٢٤ في المائة في عام ١٩٩٩. وبينما نجد أن هناك بلدانا ظلت تقدم باستمرار أكثر من النسبة المستهدفة المتفق عليها دوليا للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي (الدانمرك، السويد، النرويج، هولندا)، فإن متوسط النسبة يبقى أقل كثيرا من المستهدف.

الجدول ٨ - المساعدة الإنمائية الرسمية: مؤشرات مختارة

المساهمات/التبرعات المعلنة للصندوق الاستئماني للمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (ملايين الدولارات) (في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠) ^(ج)	حالة مشروطة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية ^(ب) في عام ١٩٩٨ (النسبة المئوية من المجموع)		١٩٩٩ ^(د)		١٩٩٠ ^(د)		
	مساعدات مشروطة جزئياً	مساعدات مشروطة	النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي	ملايين الدولارات	النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي	ملايين الدولارات	
١٢٨	٧٣,٩	..	٠,٢٣	١٣٤٧	٠,٢٠	٩٥٩	إسبانيا
١٢	٧,٢	..	٠,٢٦	٩٨١	٠,٣٤	٩٥٥	استراليا
٢٤٣	١٣,٥	..	٠,٢٦	٥٤٧٨	٠,٤٢	٦٣٢٠	ألمانيا
١٩	٠,٣١	٢٤١	٠,١٦	٥٧	أيرلندا
١٦٢	٣٦,١	..	٠,١٥	١٧٥٠	٠,٣١	٣٣٩٥	إيطاليا
٢٢	١٧,٤	..	٠,٢٥	٢٧٤	٠,٢٥	١٤٨	البرتغال
٤٠	٣٠,٠ ^(د)	٢٠,٠ ^(د)	٠,٣٠	٧٥٣	٠,٤٦	٨٨٩	بلجيكا
٦١	١٨,٦	..	١,٠٠	١٧٢٤	٠,٩٤	١١٧١	الدانمرك
٨٣	١١,٦	٩,١	٠,٧٠	١٦٤٣	٠,٩١	٢٠٠٧	السويد
٦٠	٢٨,٣	..	٠,٣٥	٩٧٦	٠,٣٢	٧٥٠	سويسرا
١٩٩	٢١,٤ ^(هـ)	١٣,٥ ^(هـ)	٠,٣٨	٥٤٩٤	٠,٦٠	٧١٩٤	فرنسا
٣٥	٢١,٤	..	٠,٣٢	٤٠٢	٠,٦٣	٨٤٦	فنلندا
١٠٢	٦٥,٥	..	٠,٢٨	١٧٢١	٠,٤٤	٢٤٧٠	كندا
٣	٦,٠	..	٠,٦٤	١١٥	م.غ.	م.غ.	لكسمبورغ
٣١٦	٢٠,٤	..	٠,٢٣	٣٢٧٩	٠,٢٧	٢٦٣٨	المملكة المتحدة
٧٩	١٠,٢	..	٠,٩١	١٣٧٠	١,١٧	١٢٠٥	النرويج
١٩	٣١,٤	..	٠,٢٤	٤٨٢	٠,٢٥	٣٩٤	النمسا
٢	٠,٢٧	١٣٤	٠,٢٣	٩٥	نيوزيلندا
١٦٩	١٢,١	٢,٠	٠,٧٩	٣١٣٤	٠,٩٢	٢٥٣٨	هولندا
٦٠٠	٧١,٦ ^(و)	..	٠,١٠	٩١٣٥	٠,٢١	١١٣٩٤	الولايات المتحدة
٢٠٠	..	٦,٤	٠,٣٥	١٥٣٠٢	٠,٣١	٩٠٦٩	اليابان
٢٥٥٤	(٢٣,٢)	(٤,٦)	٠,٢٤	٥٥٧٣٣	٠,٣٣	٥٢٩٦٠	مجموع المساعدات المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية

المصادر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدات الإنمائية والبنك الدولي.

ملاحظة: النقطنان (..) تعني أن البيانات غير متاحة؛ و "م.غ." تعني "غير منطبقة"؛ والرقم بين قوسين يشير إلى تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) صافي المدفوعات المقدمة من المانحين إلى البلدان النامية والمنظمات المتعددة الأطراف. وقد قيد الإعفاء من الديون لأغراض عسكرية تحت بند المساعدة الإنمائية الرسمية حتى عام ١٩٩٢.

(ب) باستثناء التعاون التقني والتكاليف الإدارية.

(ج) المبالغ مقربة. وقد قدم بعض المانحين تبرعات بعملائهم الوطنية وفي شكل سندات إذنية.

(د) إجمالي المدفوعات، بما في ذلك التعاون التقني والتكاليف الإدارية.

(هـ) عام ١٩٩٧.

(و) ١٩٩٦.

٣٤ - وقد أثر تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة على كثير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً؛ فمثلاً سجل أكثر من نصف أقل البلدان نمواً، بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٨، انخفاضاً يقدر بـ ٢٥ في المائة على الأقل في نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة. ويعزى انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية عادة إلى "الكلل من تقديم المعونة" الذي يصيب المانحين، ولكن يبدو أن التمعن أكثر في المسألة يوضح أن الانخفاض ناشئ أكثر عن "أزمة ثقة" في أن المعونة ستحقق الغرض المقصود منها.

٣٥ - وبينما ركز المانحون بصورة متزايدة على النواحي الاجتماعية للتنمية في البلدان النامية في التسعينات، ولا سيما على المساعدة في القضاء على الفقر، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أجل الخدمات الاجتماعية الأساسية تشكل ١٠ في المائة فقط من إجمالي المساعدة. وعلاوة على ذلك وإثر بلوغ الحد الأقصى في عام ١٩٩٥، انخفض مستوى التعهدات بالمساعدة الإنمائية الرسمية للقطاع الاجتماعي في النصف الثاني من التسعينات، بالرغم من أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بكونبهاغن في عام ١٩٩٥ وضع الفقر والتنمية الاجتماعية في قلب جدول أعمال السياسات.

٣٦ - وقد استجاب المانحون للشواغل المتعلقة بعدم فعالية برامج المعونة بالقيام بإصلاحات إدارية للوكالات المانحة تهدف إلى تحسين نوعية المعونة وإدارتها. وقد اعترف المانحون أيضاً بأن أقصى ضمان لمعونة أكثر فعالية هو إيجاد علاقة تشاركية أكثر فعالية بين المانحين والمستفيدين. وهكذا يسعى مجتمع المانحين إلى تنفيذ استراتيجية إصلاحية تهدف إلى تركيز جهود المانحين بصورة أكثر فعالية، وفي نفس الوقت تبني القدرات من أجل وضع سياسات إنمائية يضعها المستفيدون، وذلك مثلاً من خلال المشاركة الإيجابية للمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية في المناقشات المتعلقة بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وبرامج المعونة.

دال - حالة أقل البلدان نمواً

٣٧ - تسلم الاستراتيجية بأن هناك خطراً أن تصبح أقل البلدان نمواً أكثر هامشية في الاقتصاد العالمي، وتحث المجتمع الدولي على تلافي هذا الخطر (الفقرة ٩٩). وتنوه الاستراتيجية كذلك بأن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في باريس في عام ١٩٩٠، أكد مبدأ تقاسم المسؤولية وعزز المشاركة من أجل النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً، ودعا إلى عقد التزامات متبادلة، كما عزز الجهود المشتركة المبذولة من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية (الفقرة ١٠٠). ومن بين ما يتضمنه برنامج العمل^(٣١) الذي اعتمده المؤتمر أهداف للمساعدات الإنمائية، وسبل محسنة لفتح الأبواب أمام صادرات أقل البلدان نمواً، وتوفير إعفاءات تساهلية ثنائية من الديون وتخفيف لوطأة الديون.

٣٨ - ورغم هذه الدعوة الملحة، فإن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لعام ١٩٩٥ بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل والاستعراضات اللاحقة التي أجراها مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أوضح أن الالتزامات الواردة في برنامج العمل لم تنفذ بمخاطرهما^(٣٢). كذلك لم تكن بعض العوامل المحلية والإقليمية في بعض أقل البلدان نموا موافقة للتنمية. كما أن عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأحيانا طبيعية، عرقلت مسار التنمية في أقل البلدان نموا، ومن بينها، ضمن عوامل أخرى، جوانب الترددي في البنية الأساسية والموارد البشرية، وتدني القدرة على تعبئة الموارد، والقصور في تصميم سياسات الاقتصاد الكلي وإدارتها، والكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، ومن بينها الاضطرابات والصراعات الأهلية. ومن ثم، فرغم الحالة المبشرة بالخير نسبيا للاقتصاد العالمي، فإن بعض أقل البلدان نموا عانى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في التسعينات (انظر الفقرة ٧).

٣٩ - وكان متوسط معدل النمو السنوي في أقل البلدان نموا في التسعينات ٢,٨ في المائة، بالمقارنة بـ ٢,٢ في المائة في الثمانينات (الشكل الأول - أ). غير أن محصلة هذا النمو اقترنت بقدر أكبر من القابلية للتغير على صعيد الأنشطة الاقتصادية (الشكل الأول - ب). واجتماع الارتفاع في معدل النمو مع اشتداد القابلية للتغير على هذا النحو الذي لوحظ في أقل البلدان نموا ظاهرة تتناقض مع مسار النمو في بعض المناطق النامية الأخرى (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغرب آسيا)، حيث واكب الارتفاع في معدل النمو تناقص في معدل التغير. وكما ورد آنفا، فإن التحسن في مسار النمو نتج عن زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي، وهي زيادة كانت، في الوقت ذاته، عرضة لتقلبات أكبر من سنة إلى أخرى (الجدول ٢). ولم يتجاوز متوسط الارتفاع السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا ٠,٣ في المائة في التسعينات (الجدول ١)، وهو تحسن بالقياس إلى المعدل السلبي في الثمانينات، ولكنه لا يكفي لاعتباره تقدما ذا شأن. فبهذا المعدل، سوف يتطلب الأمر أكثر من ٢٠٠ عام لمضاعفة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حاليا البالغ ٤٥٠ دولارا تقريبا سنويا^(٣٣). ومن بين أقل البلدان نموا الأربعين المتاحة عنها بيانات، حققت ٥ بلدان فقط معدل نمو أسرع من ٣ في المائة في السنة في التسعينات، وهو الحد الأدنى المقبول لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اللازم لتقليل الفجوة بينها وبين بلدان العالم الأخرى.

٤٠ - ونتيجة لعدة عوامل، من بينها ضعف الأداء الاقتصادي، لم تحقق أقل البلدان نموا سوى تقدم هامشي في مجال التنمية الاجتماعية كذلك. ففي ميدان التعليم، تحققت زيادة طفيفة في نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي ومحو أمية البالغين على السواء، ولكن التحسن

لم يكن سريعاً بدرجة كافية لتحقيق الأهداف المرجوة - وهي مائة في المائة من الالتحاق بالمدارس وخفض نسبة الأمية بمقدار خمسين في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ (الجدولان ٤ و ٥). وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة أكثر من ١٠ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨، غير أن المعدل في عام ١٩٩٨ كان لا يزال أعلى مرتين من المعدل المستهدف (الجدول ٦). وطراً تحسن طفيف على متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ولكن معدل التحسن، كما تبين من التحليل السابق، تناقص خلال التسعينات، وذلك في المقام الأول بسبب تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤١ - ومع هذا، فعلى الصعيد الخارجي، تبدت بعض الدلائل المشجعة في تطور مؤشرات المديونية في التسعينات، حيث تراجعت نسبة خدمة الديون من ٢١,٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٩، كما أن نسبة الديون إلى الصادرات قد انخفضت من ٢٥٨ إلى ١٥٢ في المائة في الفترة نفسها^(٣٤). ورغم هذه التطورات المشجعة، فإن البيئة الخارجية التي تواجه أقل البلدان نمواً لم تكن مواتية. فلا تزال أسواق السلع الأساسية المتقلبة تمثل مصدراً من مصادر الضعف؛ ولم تصل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى هذه المجموعة من البلدان إلى المستوى المستهدف؛ وبينما لوحظ بعض التقدم منذ صدور تقرير عام ١٩٩٩ في تنفيذ المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما ورد آنفاً (الفقرة ٣١)، فإن التقدم لم يسر بالسرعة المأمولة^(٣٥).

ثالثاً - النتائج

٤٢ - نجحت البلدان النامية ككل، في التسعينات، في تحسين معدل نموها عما كان عليه في الثمانينات، في الوقت الذي حدث فيه من مخاطر التقلبات القصيرة الأجل. ووفق الكثير منها في تطبيق سياسات ترمي لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وفي تنفيذ أنشطة اقتصادية متحررة في القطاعين المحلي والخارجي على السواء. ومع اكتمال جولة أوروغواي، نشأ نظام تجاري عالمي أكثر تحراً يوثق الروابط بين البلدان النامية وغيرها من بلدان العالم، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو. وخلاصة القول أن الاتجاه المتزايد نحو العولمة وتحرير الاقتصاد العالمي أتى ببعض ثماره.

٤٣ - غير أن هذا الضرب من عولمة وتحرير الأنشطة الاقتصادية كشف في الوقت ذاته عن بضع مشكلات اقتصادية واجتماعية سوف يضطر المجتمع الدولي إلى مواجهتها في السنوات القادمة. فأضعف الأفراد في أي بلد، أي العمال غير المهرة أو من لم يحظوا بقسط كاف من التعليم، وبعض النساء والأطفال، يعجزون عن التمتع بثمار التحسن الاقتصادي بالقدر

المتوقع؛ بل إنهم في بعض الحالات يعانون مزيداً من التهميش. ومع ضعف القدرات الاقتصادية والمؤسسية في الكثير من البلدان النامية، وبخاصة أقلها نمواً، لم تكن جوانب التحسن الاقتصادي في التسعينات كبيرة بالقدر الكافي الذي يساعد هذه البلدان على تحقيق تقدم ذي شأن على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية. فما زال بعض البلدان النامية يعاني انخفاضاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. والحاصل أن وجوه التحسن كانت ضئيلة ومتفاوتة بالنسبة للكثير من الأفراد والكثير من البلدان النامية.

٤٤ - وينطبق هذا القول على التنمية في المجالات الاجتماعية. فبينما وفق الكثير من البلدان إلى إدخال تحسينات على الأوضاع الاجتماعية والإنسانية لشعوبها، فما زال ١,٢ من بلايين الناس تقريباً - الذين يعاني الكثير منهم الأمية وأبواب التعليم الأساسي مغلقة في وجوههم - يعيشون تحت خط الفقر. وعلاوة على ذلك، يُخشى الآن من أن يعكس وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جوانب التحسن التي طرأت على الأوضاع الإنسانية في الكثير من البلدان الأفريقية.

٤٥ - ويعزى طرف من النجاحات التي تحققت في التسعينات إلى الاستفادة من تجربة الثمانينات. فمهما تكن الثمانينات مخيبة للآمال، فإنها انطوت على دروس قيمة للتسعينات من حيث وضع وتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي بالمثل أن يستفيد العقد الأول من الألفية الجديدة من جوانب النجاح والإخفاق والتحديات الجديدة التي شهدتها التسعينات. وفي هذا المقام، سوف تكون المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات مفيدة في وضع استراتيجية جديدة للعقد الجديد، كما أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً والحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات المعني بموضوع تمويل التنمية، المقرر عقدهما في عام ٢٠٠١، سوف يسماون بهذه الاستراتيجية إلى أفق جديد.

الحواشي

(١) يرد تلخيص لآخر تحليل قامت به الأمانة العامة للأمم المتحدة للحالة الاقتصادية في العالم في الوثيقة المعنونة "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٠، الفصل الأول، الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٠" (E/2000/50)، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

(٢) استناداً إلى: البنك الدولي، "مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٠ على قرص مضغوط" *World Development Indicators 2000 on CD-ROM* (Washington, D.C., World Bank, 2000).

(٣) بيانات مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

(٤) (A/AC.253/L.5/Rev.2 (Part II)، الفقرة ١.

- (٥) البنك الدولي، "مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٠" World Bank, World Development Indicators 2000 (Washington, D.C., World Bank, 2000) الجدول ١ (أ). وللاطلاع على تقييم الأمم المتحدة لبرامج الفقر الوطنية، انظر أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "التغلب على الفقر البشري: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ع الفقر لعام ٢٠٠٠". (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠).
- (٦) لجنة التنسيق الإدارية/اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية؛ "التقرير الرابع عن حالة التغذية في العالم"، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
- (٧) المرجع نفسه.
- (٨) تقرير الأمين العام المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين"، (A/54/2000)، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، الفقرة ١٤٤.
- (٩) لجنة الصياغة التابعة للمنتدى العالمي للتربية، "مذكرات عن إطار عمل داكار"، ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠. ويمكن الاطلاع على هذه المذكرات وعلى نص "إطار عمل داكار" الذي اعتمده المنتدى العالمي للتربية في الموقع التالي: <http://www2.unesco.org/wef/ar~conf/dakframeng.shtm>
- (١٠) مذكرات عن إطار عمل داكار ، الفقرة ١١.
- (١١) المرجع نفسه، الفقرة ٥.
- (١٢) الاستراتيجية، الفقرة ٨٨.
- (١٣) للاطلاع على استعراض أشمل لتقدم وضع المرأة، انظر: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، "الهدف والمؤشرات: نماذج لتقدم نساء العالم" (Target and Indicators: Selections from Progress of the World's Women)، (نيويورك، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ٢٠٠٠).
- (١٤) احتسبت هذه النسبة استنادا إلى: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) "الحولية الإحصائية لعام ١٩٩٩"، (Statistical Yearbook 1999 (Paris, UNESCO Publishing and Berman Press)، ١٩٩٩)، الجدول الثاني-١١.
- (١٥) اليونسكو، "محو أمية البالغين: مهمة باهظة" (Adult Literacy: A Herculan Task, Sources, No.122) (نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، صفحة ١٣.
- (١٦) اليونسكو، "عشر سنوات بعد جومتين" (Jomtien", Sources, No. 122 (April 2000)) المرجع السابق ذكره، صفحة ٤.
- (١٧) يمكن الاطلاع على استعراض شامل لحالة الأطفال في العالم في: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) "تقدم الأمم، في عام ٢٠٠٠"، (The Progress of Nations 2000) (نيويورك، اليونسيف، ٢٠٠٠).
- (١٨) منظمة الصحة العالمية، "قضايا منظمة الصحة العالمية: المراتب الجديدة للعمر المتوقع السليم" ٢٠٠٠ ، ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: <http://www.who.int/inf~pr~2000/en/pr2000-life.html>
- (١٩) البنك الدولي، "مؤشرات التنمية العالمية على قرص مضغوط لعام ٢٠٠٠" World Development Indicators (Washington D.C., World Bank) ،CD-ROM, 2000 ، ٢٠٠٠.
- (٢٠) منظمة الصحة العالمية، "قضايا منظمة الصحة العالمية: المراتب الجديدة"

- (٢١) لاحتساب العمر المتوقع المعدّل حسب التعويق، يُقدّر عدد سنوات اعتلال الصحة وفقاً لشدة التعويق، الناجم عن عدة أسباب، منها الأمراض والإصابات والعمى والشلل، ويُطرح من العمر المتوقع. ويوازي الناتج عدد سنوات الحياة السليمة.
- (٢٢) للاطلاع على تقييم فعلي للمبادرات الدولية الرئيسية لأغراض التنمية، انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة العاشرة، بانكوك، ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، "خطة العمل" (TD/386)، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠.
- (٢٣) الأمم المتحدة، "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٠"، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.00.II.C.1)، الجدول ألف - ١٤.
- (٢٤) "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٠"، الجدول ألف-١٣.
- (٢٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "خطة العمل"، الفقرة ٦.
- (٢٦) البنك الدولي، "مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٠" (Washington World Development Indicators, 2000 D.C., (World Bank))
- (٢٧) "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٠"، ... ، الجدول ألف - ٢٦.
- (٢٨) انظر: البنك الدولي: "تمويل التنمية العالمية لعام ٢٠٠٠" (Global Development Finance, 2000 (Washington D.C., World Bank, 2000)، صفحة ٢٣٨.
- (٢٩) انظر تقرير الأمين العام المعنون "تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية" (A/55/---).
- (٣٠) انظر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، "التدفقات المالية الموجهة إلى الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية وتطورات السياسات الرئيسية"، معلومات أساسية للجنة التحضيرية للحدث الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات المعني بتمويل التنمية، الدورة الموضوعية الأولى، ٣١ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الجدول الثاني - أ.
- (٣١) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، باريس، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.
- (٣٢) الأونكتاد، "برنامج العمل"، ... ، الفقرة ٢٣.
- (٣٣) استناداً إلى وثيقة "فقراء بين الأغنياء: الحاجة إلى التغيير"، تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الثانية (٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠) (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.00.II.A.4)، المرفق الأول، التذييل الثاني.
- (٣٤) البنك الدولي، "تمويل التنمية العالمية لعام ٢٠٠٠" (Global Development Finance, 2000)، ... ، الجداول الموجزة.
- (٣٥) يمكن الاطلاع على التقارير المرحلية وآخر التقارير المتعلقة بحالة الأوضاع القطرية في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في www.worldbank.org/hipc. ومن المتوقع أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده في عام ٢٠٠١، مناسبة هامة من أجل تجديد الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بمساعدة أقل البلدان نمواً.